المحاضرة الثامنة: النظريات الاقتصادية

تمهيد:

تمثل النظريات الاقتصادية ثالث اتجاه ساد في الدراسات الديمغرافية، حيث حاول روادها إيجاد تفسيرات للظاهرة السكانية من وجهة نظر اقتصادية بحتة، من خلال الربط بين الاقتصاد والسكان في أعمالهم التي قدمت منذ مطلع القرن 18، رغم عدم كفاية المعطيات الاقتصادية اللازمة لذلك كالدخل والثروة والأجر والبطالة...، وفيما يلي سنتناول الإسهامات الكلاسيكية والحديثة في هذا المجال.

1) النظريات الكلاسيكية:

كان للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية البصمة الأبرز في سياق التنظير السكاني، وذلك على مدار الفترة الممتدة ما بين القرنين 18 ومطلع القرن العشرين، وتشترك آراء روادها في الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بأي وجه من أوجه، لأن نشاط الأفراد حسب وجهة نظرهم أفضل بكثير من نشاط الدول، نظرا لما يمتازون به من فعالية ومقدرة على استغلال الموارد، لذلك فإنهم عند تعرضهم للمسألة السكانية من حيث ارتباطها بالجوانب الاقتصادية، ركزوا على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، وهو الذي سمح بطرح عدد من الرؤى النظرية نتناول أهمها فيما يلي:

1-1) نظرية مستوى الكفاف:

من أهم رواد هذه النظرية **الفيلسوف والاقتصادي الانجليزي جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806-1873)**، ويرى أصحابها عموما أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة في سوق العمل، ما ينجم عنه هبوط أجور العمال إلى دون مستوى الكفاف، ونتيجة لذلك ترتفع معدلات الوفيات في هذه الطبقة، ويتناقص عدد السكان وذلك على مدى بعيد حدد بـ 25 سنة، ما يؤدي إلى تراجع المعروض من الأيدي العاملة في المجتمع، فترتفع الأجور مرة أخرى إلى ما فوق مستوى الكفاف، ما يزيد من إقبال الأفراد على الزواج، فتزيد بذلك معدلات الولادة، وعندئذ سيزداد المعروض من الأيدي العاملة على المدى البعيد مرة أخرى، ويتكرر ما حدث سابقا من هبوط مستوى الأجور ثم التوازن مرة أخرى وهكذا....

2-1) نظرية الوضع الساكن:

من أبرز روادها **المفكر وعالم الاقتصاد الفرنسي جان بابتيست ساي Jean Baptiste Say (1767-1832)**، **والاقتصادي الألماني غوستاف فون شمولر Gustav Von Schmoller (1838-1917)** وغيرهم...، وتدور فكرتها في كون الزيادة المستمرة للسكان ستؤدي حتما إلى الزيادة في رأس المال اللازم للعملية الإنتاجية، وكذا الزيادة في العمال، ما ينجم عنه هبوط لعائد رأس المال المستخدم، وركود في مخزون رأس المال (خزينة مال الدولة)، مع ضرورة تعادل الأجور مع مستوى المعيشة السائد في المجتمع، وهو ما سيخلف أثارا خطيرة على الأوضاع الاقتصادية سيما مع تزايد عدد السكان، أهمها:

تراجع الثروة القومية ورأس المال المستخدم، انخفاض الطلب على العمال، وانخفاض الأجور.

3-1) نظرية الغلة المتناقصة:

يعد **الفيلسوف والعالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو Ricardo David (1772-1823)** أول من بحث في مشكلة **الغلة المتناقصة**، مشيرا بأن هذه القانون يظهر إلى الوجود عندما تكون الزيادة السكانية غير مقترنة بزيادة في الأراضي الصالحة للزراعة (الأراضي الخصبة)، والتي حسب رأيه هي في تناقص مستمر نتيجة كثافة الاستغلال الذي يقلل من قدرتها الإنتاجية، إضافة إلى الزحف العمراني على حسابها.

- **نقد النظريات الاقتصادية الكلاسيكية:** واجهت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية العديد من الانتقادات أبرزها:

- نظرية مستوى الكفاف كانت نظرتها تشاؤمية لمستقبل الطبقة العاملة، كما أن تناولها لمستوى الأجور كان من منظور المعروض من الأيدي العاملة، فأغفلت بذلك مسألة الطلب.
- افتراض ركود راس المال الذي جاءت به نظرية الوضع الساكن لا يتناسب مع أي مكان وزمان، إذ ركز على القطاع الصناعي كمورد اقتصادي وأهمل القطاعات الأخرى التي لا تقل عنه أهمية سيما في الوقت الحالي، كما أن أصحابها بنوا افتراضاتهم على أساس تساوي أجور العاملين دون مراعاة لتباين مناصبهم وإنتاجياتهم.
- نظرية الغلة المتناقصة التي أتى بها ريكاردو ليست أبدية، فالإنسان من خلال زيادة معارفه وعلومه وتطوير التكنولوجيا يستطيع ابتكار أدوات وأساليب إنتاجية تخفف من مفعول هذا القانون، بالإضافة إلى قدرته على التكيف مع الأوضاع، وتجديد نمط استهلاكه وحاجاته

الضرورية والكمالية من الغذاء، كما أنه بإمكانه حاليا التحكم في تكاثره باستخدام أساليب مختلفة متاحة.

2) النظريات الحديثة:

أدت الثورة التكنولوجية التي شهدتها أوروبا مطلع القرن 19 إلى تقدم هائل في تقنيات الإنتاج، وتطور الصناعات الثقيلة، والتوسع في زراعة الأراضي، وهو ما أحدث نموا غير مشهود في مستوى الإنتاجية، وارتفعا في معدل الربح، متسببا في زيادة تراكم رأس المال، وارتفاع الناتج المحلي، وزيادة فرص التوظيف، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على الفكر السكاني آنذاك الذي لم يعد ينظر إلى التأثير السلبي والمطلق للتزايد السكاني على حجم الإنتاج (كما كان سائدا لدى رواد النظريات الكلاسيكية)، حيث ظهرت اتجاهات جديدة ترى بأن الزيادة السكانية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في حالة توفر شروط معينة، كما يمكن لها أن تؤدي إلى تراجعها في ظروف أخرى، وقد طرحت في هذا الإطار عدد من النظريات، منها:

2-1) نظرية الحد الأمثل:

طرح مفهوم الحد أو الحجم الأمثل للسكان لأول مرة على يد **الفيسوف وعالم الاقتصاد الاسكتلندي أدم سميث(1723-1790) Adam Smith** ، ثم تلاه الكثير من الاقتصاديين في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 منهم: الانجليزي **هنري سيدجويك Henry Sidgwick (1838-1900)**، والسويدي **كنوت فيكسل Johan Gustaf Knut Wicksell (1851-1926)**، قبل أن يستقر مفهومه كمصطلح شائع لدى الاقتصاديين الرأسماليين آنذاك بعد أن أزيل عنه الغموض تماما من طرف **المفكر الاقتصادي الانجليزي ألكسندر كارسوندر Alexander Carr Saunders (1886-1966)**، والذي تناوله (قانون الحد الأمثل) في كتابيه **المشكلة السكانية** و**سكان العالم**، حيث حاول من خلاله الربط بين الزيادة السكانية وموارد الثروة، معتبرا أن الإنسان يسعى دائما للوصول إلى الحجم أو الحد الأمثل، ومعناه العدد الذي يتيح الحصول على أعلى متوسط للعائد بالنسبة إلى الفرد الواحد، وذلك بمراعاة كل من: طبيعة البيئة، درجة المهارة المستخدمة من قبل الأفراد، وكذا طبيعة وعادات الناس الذين يعنيهم الأمر وتقاليدهم، وجميع الحقائق الأخرى ذات الصلة بالمسألة، وعندئذ يتحكم الإنسان بشكل عام في عدد أفراده بقصد الوصول إلى الحد الأمثل، والذي يتسم بكونه غير ثابت حيث يتباين بين زمان ومكان، وذلك تبعا لتغير الظروف السابق ذكرها. واعتقد كارسوندز أن نمو السكان يخضع لسيطرة الإنسان نفسه، نظرا لأنه محكوم بتفاعله مع بيئته الفيزيقية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس يتغير أعداد السكان من وقت لأخر تبعا

لتغير هذا التفاعل، فكلما ازداد التفاعل اتجه الإنسان إلى زيادة العدد والعكس صحيح أيضا، مبتدعا في ذلك مقياسا يحدد به ذلك الحجم وهو متوسط الدخل الفردي، فإذا كان هذا الدخل أخذ في الزيادة دل ذلك على أن هذا المجتمع بحاجة إلى المزيد من السكان، والعكس صحيح.

ويمكن تلخيص أفكار **كارسوندرز** في النقاط التالية:

- الكثافة السكانية (ن/كم^2) مفهوم نسبي، وهو متوقف على كمية الموارد والثروات في الكيلومتر المربع الواحد.
- يحكم على عدد السكان بأنه قليل إذا كان غير كافي (كقوة بشرية) لقيام مشروعات تستثمر الموارد المتاحة ، ويكون كثيفا إذا كان الإنتاج المستخرج من الموارد غير كافي لتلبية حاجياته، ويصف المجتمع بأنه قد وصل للحجم الأمثل إذا كان في حالة الوسط بين القلة والكثرة وبلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في أعداد السكان. (وهنا يربط بين عدد السكان- المهارة- الموارد)
- دخل الفرد هو المقياس الذي يحدد فكرة الحد الأمثل، فإذا كان يميل إلى الارتفاع في حدود ما هو متوفر من مصادر الثروة وما يحدده مستوى المعيشة في المجتمع فإن عدد السكان يكون عند حد أقل، وإذا وصل إلى حالة الاستقرار يكون عددهم عند الحد المثل، وإذا مال إلى الانخفاض يكون عددهم زائد عن الحد الأمثل.

2-2) نظرية الطلب على العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد **الاقتصادي الأمريكي سيدني كونتز Sydney Koontz** الذي اهتم بالظواهر السكانية، حيث يرى هذا الأخير بأن الطلب على العمال على المدى البعيد يؤثر في نمو السكان، وفي محاولته تطبيق هذه النظرية على الدول النامية، لاحظ بأن دخول الصناعة إلى اقتصاديات الدول النامية لأول مرة عمل على زيادة الطلب على العمل من كافة الفئات، ونتيجة لذلك يميل عدد السكان إلى الزيادة بسبب عاملين هما: هبوط معدلات الوفيات من جهة (نتيجة تحسن مستويات المعيشة والرعاية الصحية)، وزيادة معدلات الخصوبة من جهة أخرى (نتيجة الحاجة إلى اليد العاملة سيما بين طبقة الفقراء)، موضحا بان معدلات الولادة العالية بين الأغنياء تبدأ بالانخفاض في مرحلة مبكرة من التنمية وذلك لأن عمل الأطفال والنساء أصبح قليل الأهمية نسبيا، وكذا استمرار الطلب على عمل أبناء الطبقة الفقيرة، لذلك فإنهم يميلون إلى زيادة عدد الأطفال.

- **نقد النظريات الاقتصادية الحديثة:** من الانتقادات الموجهة للنظريات التي تناولناها ما يلي:

- نظرية الحد الأمثل كانت ذات طابع اقتصادي بحث لأنها ركزت على موارد الثروة، وأهملت العوامل الأخرى الاجتماعية والثقافية والديمغرافية، كما أنها اتسمت بطابع استاتيكي، لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الجديدة في مجال الثروة كاكتشاف البترول مثلا.
- ربط **سدني كونتز** نمو السكان بالطلب على العمل الصناعي في الدول النامية، وأهمل المتغيرات الأخرى، فهناك الكثير من المجتمعات النامية غير المصنعة ترتفع فيها معدلات النمو السكاني بدرجة كبيرة، كما أن اكتشاف البترول في عدد من هذه البلدان جعل منه مورد اقتصادي مهم يفي بتحقيق مستويات معيشية مرضية تحفز على الإنجاب، وهو يلغي بذلك مسألة الطلب على العمل الصناعي.

خلاصة:

لا تشكل النظريات السكانية التي تم عرضها سوى عينة صغيرة لما يزخر به التراث الديموغرافي من اجتهادات فكرية تعكس التفاوت المسجل في وجهات نظر لكل تيار، فهناك من اعتبر الزيادة السكانية عامل سلبي ومؤثر عكسي في مسيرة التنمية، وهناك من اعتبرها عاملا إيجابيا من شأنه تعزيز الديناميكية السوسيو اقتصادية، وما يمكن قوله هنا هو أن هذه القراءات لها طابع نسبي سواء من حيث الطرح أو الشمول، وأنها غير محسومة بشكل كلي ومطلق، والسبب هو أن هناك الكثير من الوقائع التاريخية التي أثبتت وتثبت يوما بعد يوم خطأ التعميمات التي أتى بها كل اتجاه، والتي قد تصح في مجتمعات ولا تصح في أخرى.

المراجع:

1. أحمد، عبد الرحمان يسري. (1973). دراسات في التنمية الاقتصادية. مصر: معهد البحوث والدراسات العربية
2. عبد المعطي، عبد الباسط. (1987). السكان والمجتمع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية
3. الفاروق، عبد الحليم البشير. (1440-1439 هـ). مقرر موضوع خاص النظريات السكانية. جامعة أم القرى. تمت زيارة الموقع بتاريخ: 2024/03/07، على الرابط: <https://drive.uqu.edu.sa
4. لطفي، عبد الحميد؛ والساعاتي، حسن. (1969). دراسات في علم السكان. مصر: دار المعارف